

عند الشافعي وأحمد بن محمد وقال أبو حنيفة لا وإذا ثبت للمشتري
الروايتين وقال أبو حنيفة ليس لأحدهما أن يتفرد بالرد
دون الآخر **فصل** وإذا زاد المبيع زيادة مستترة
كالولد والثمرة أسك الزيادة ورد الأصل عند الشافعي
وقال مالك إن كانت الزيادة ولد أو ثمره مع الأصل أو
عرة أسكها ورد الأصل وقال أبو حنيفة الزيادة
في يد المشتري تمنع الرد بكل حال **فصل** ولو كان المبيع
جائداً فخطبها المشتري ثم علم بالعب فله أن يردّها
ولا يرد معها شاة عند الشافعي ومالك وأحمد والروايتين
عن أحمد وقال أبو حنيفة وأصحابه لا يردّها وقال ابن
إبي ليلى يردّها ويرد معها مهر شاة ويروي ذلك
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه **فصل** وإذا وجد
المشتري بالمبيع عباً وقد نقص في يد المبيع لا يقف
استعلام العيب عليه كوطي الكبر وقطع النوب فزوج
الامة اشتمع الرد لكن يرجع بالأرض عند أبي حنيفة
والشافعي وقال مالك يردّها ويرد معها أرض البكارة
وهو المشهور عن أحمد بن علي أصله فإن العيب الحادث
عند لا تمنع الرد وإن وجد العيب وقد نقص المبيع لمعنى
تف استعلام العيب عليه أي لا يعرف القدم الآية
كالدرنج والبيض والبطيخ فإن كان الكسر قد لا يفت
على العيب الآية اشتمع الرد عند أبي حنيفة وهو قول

والشافعي وأحمد بن محمد وقال أبو حنيفة لا وإذا ثبت للمشتري
خيار الرد لا يفتقر الرد إلى رضا البائع وحضوره وقال
أبو حنيفة إذا كان قبل القبض افتقر إلى حضوره وإذا
كان بعد قبضه افتقر إلى رضاه بالفتح أو حكم الحاكم والرد
بالعب عند أبي حنيفة وعلى الراعي وعند مالك والشافعي
على الفور **فصل** وإذا قال البائع للمشتري أسك
المبيع وخذ أرضي العيب لم يجز المشتري وإن قال له
المشتري لم يجز البائع بالاتفاق فإن تراصيا عليه صح
الصلح عند أبي حنيفة ومالك وروحه بن سريج من أمة
الشافعية والمرح عند جمهور أصحابه المنع ويظهرها
في السنة وقال أحمد للمشتري أسك المبيع
ومطالبة البائع بالأرض ويجزى البائع في دفعه إليه
وإذا أتى البائع لم عليه قبل الرد لم يسقط حقه
من الرد بالاتفاق وقال محمد بن الحسن يسقط
فصل وإذا حدث بالمبيع عيب بعد القبض
لم يثبت الخيار للمشتري به عند أبي حنيفة والشافعي
وقال مالك عهدة الرقيق إلى ثلاثة أيام إلى الحد أم
والبرص والجنون فإن عهدة ال سنة ثبت له الخيار
وإذا اشاع إنسان عينا ثم ظهر بها عيب فأراد إرجاعها
إن عيبك حصته وأراد الآخر أن يرد حصته جاز للواحد

عند